عوائق التنمية الفلاحية بالجزائر

عبد المجيد قدي
أستاذ مساعد
بمعهد العلوم الإقتصادية
جامعة الجزائر

عوائق التنمية الفلاحية بالجزائر

عبد المجيد قدي
أستاذ مساعد
بمعهد العلوم الإقتصادية
جامعة الجزائر

1 - طرح المشكل :

تعتبر الجزائر إحدى دول العالم الثالث التي كانت تصنف ضمن الدول الزراعية، إلا أن المشكل الذي تعانيه بحدة هو ضعف التغطية الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي ؛ الأمر الذي ولد لجوءا متزايدا نحو استيراد المواد الغذائية مع ضعف قدرة البلد على تصدير مثل هذه المواد باستثناء البعض منها كالتمر. وهذا الأخير لا يشكل إلا النزر القليل من مجمل الصادرات ويكاد ألا يغطي إلا القليل المهمل من الواردات. و إذا كانت عملية الإستيراد الغذائي أمرا ممكنا في السنوات السابقة فإنها الآن أصبحت مستحيلة أو على الأقل صعبة لعدة أسباب أهمها

- تراجع أسعار النفط بإعتبار أن هذا الأخير هو المورد الأساسي لتمويل الواردات، بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للدولار الأمريكي الذي هو العملة الرئيسية للمدفوعات الدولية.

تفاقم أعباء المديونية الجزائرية إذ تمتص سنويا ما يزيد عن 75 ٪ من الصادرات، أي في حدود تسعة ملايير دولار أمريكي ؛ في حين أن فاتورة الغذاء المستورد لا تقل عن ثلاثة ملايير. وهذا في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد عاجزة عن توقع أو ضمان استقرار المداخيل نظرا للطبيعة المتقلبة للسوق البترولية العالمية.

- موقع الغذاء من اللعبة السياسية الدولية حيث أصبح إحدى أدوات الضغط الدولي وذلك لتمرير الكثير من السياسات التي ليست بالضرورة في صالح دول العالم الثالث - و التي من بينها الجزائر- و هكذا أصبحت "صناعة الجوع" وسيلة في يد أساطين النظام الدولي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري مع ما ينجر عن ذلك من إعادة ترتيب للأولويات وتخصيص للموارد. كل هذه الإعتبارات تجعل الرهان على تنمية فلاحية أمرا ملحا، فهل ذلك ممكن ؟

و إذ ا كانت السلطات قد إتخذت جملة من الإجراءات، فهل تعتبر كافية لتحقيق ذلك ؟ أم أن هناك عوائق أخرى ؟ و هل يمكن تجسيد تلك بمعزل عن التقلبات الدولية ؟ خاصة ونحن نعيش في عالم مفتوح، شديد الحساسية للتغيرات التي تحدث هنا أو هناك.

قبل الإجابة على هذه التساؤلات لابد من القبول بأن أي إجراء إقتصادي هو متشابك بالقدر الذي تسهم في إنجاحه أو إفشاله عوامل محلية وخارجية في آن واحد ، حتى وإن إختلفت درجة تأثير كل منهما. وعليه، سوف نقسم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور، كالتالي

- إستعراض الوضعية الفلاحية والغذائية في الجزائر.
- العوائق الخارجية للتنمية الفلاحية في الجزائر.
- العوائق المحلية للتنمية الفلاحية في الجزائر.

2- استعراض الوضعية الفلاحية في الجزائر :

تعتبر المشكلة الغذائية في الجزائر اليوم إحدى القضايا التي تجابه السلطات نظرا لطبيعة وهشاشة البنية الإقتصادية التي تعتمد إعتمادا شبه كلي على المحروقات في كل شيء.

وبالنظر إلى طبيعة السوق النفطية الدولية - حاليا - والمتسمة بتقلب أسعارها وتدخل أطراف كثيرة فيها من غير دول الأوبيك(1). كما أن العلاقات التي تربط دول الأوبيك هشة بالمقابل ويتجلى ذلك بوضوح أثناء إجتماعات المنظمة الخاصة بتحديد الحصص.

وينتج مما سبق أن قدرة الإقتصاد الجزائري على الإستيراد تبقى رهينة تذبذبات أسعار

1- أنظر عبد المجيد قدي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، في مجلة السنة، عدد تموز 1991

2-Duost (Daniel), le blé de Sahara peut-il contribuer à l'autosuffisance Alimentaire de l'Algérie ?

النفط التي تعرف إتجاها إنخفاضيا خاصة إذا علمنا أن(2) :

- تعتبر الجزائر أول مستورد للقمح في العالم 4.9 مليون طن سنة 1990/1991.
- تتراوح قيمة فاتورة الغذاء المستورد سنويا مابين 2.5-2.8 مليار دولار أمريكي.
- تعرف الجزائر وتيرة نمو متسارعة في عدد السكان من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم وعليه فيتوقع أن يصل عدد السكان عام 2000 م. إلى 36 مليون نسمة.

ان هذا الإرتفاع في عدد السكان لم يواكب بجهد كبير على مستوى استغلال الأراضي الزراعية. فالمساحة الزراعية الصالحة /للفرد هي في تراجع مستمر.

الجدول رقم 1 :
تطور المساحة الزراعية الصالحة/للفرد.

الوحدة : هكتار

السنوات	1901	1962	1991	2000
المساحة الزراعية الصالحة/للفرد	1.1	0.82	0.32	0.20

Source : DUBOST (Daniel) , le blé du Sahara peut-il contribuer à l'autosuffisance alimentaire de l'Algérie

كما أن التغطية الغذائية(3) بالمقارنة مع الدول المجاورة ضعيفة جدا(4) فخلال الفترة 86- 1989 نجدها أقل من الواحد بالمائة في حين أنها بالمغرب في نفس الفترة في حدود 70 ٪ و

3- نقصد بالتغطية الغذائية تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية كنسبة مئوية.

4-H.C.E. Algérie : évaluation et pérspéctive de l'economie, Sept. 1993.

في تونس في حدود 35 ٪. إن الإقتصاد الجزائري منذ 1988 يعرف مخاضا كبيرا يتعلق بإصلاحات متعثرة، لم تعرف ولم تول نفس الإهتمام ولا نفس الرؤية، نظرا لتعاقب الحكومات ذات الرؤى المتباينة لمنهجية الإصلاح وأهدافه هذا من جهة، وللمسألة الزراعية من جهة أخرى.

وتحت ظل هذا التعثر تضاءلت إمكانية الحديث عن اختيارات أستراتيجية، لأنه لا معنى لهذه الأخيرة في غياب الإستقرار.

كما أن إمكانية الإستثمار الزراعي أصبحت تتضاءل يوما بعد يوم نتيجة تراجع قيمة الدينار الجزائري ؛ و العجز الذي أصبحت تحمله معها ميزانيات الدولة من سنة لأخرى.

الجدول رقم 2 : رصيد ميزانيات الدولة ما بين 1988-1992

الوحدة : مليار دج

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992
الرصيد	(26,2)	(08,1)	16	36,8	(24,9)

sourse : ALGERIE : Memorandum D'information économique

إن صعوبة الإستثمار - بالإضافة إلى ضعف الإمكانية - تتبع من كون هذا الأخير ذا إرتباطات خلفية وأمامية لا تتعلق فقط بإستصلاح الأراضي ؛ وإنما تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى، من ري، هياكل قاعدية، تخزين، تكوين، برامج تنمية جهوية كاملة.

إن المساحة المسقية من الساحة الزراعية الصالحة لا تمثل إلا 3٪ وهذا ما يجعل الزراعة الجزائرية مرتبطة بصفة شبه كلية بالعوامل المناخية [هطول الأمطار مثلا] ؛ إلا أنه بالنسبة لهذه الأخيرة فإنها لا تعرف نموا خطيا، ولا إستقرارا بل أنها تحمل معها أحيانا عوامل الدمار أكثر من أي شيء آخر [الفياضنات، إنجراف الأراضي...].

إلا أنه بالرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي يساهم في تشغيل ما يزيد عن

1.200.000 نسمة أي 25 ٪ من السكان النشطين. ومن هنا يعتبر هذا القطاع حساسا إذ أن أي تأثير سلبي على مستواه ينعكس لا محالة على مستوى العمالة. و بالرغم من هذا فإن هذه الطاقة الإستيعابية تبقي محدودة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم 3 : تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية

الوحدة : آلاف الأشخاص

السنوات	1987	1989	1991	1992
زراعـــة	1007	1010	1180	1203
صناعة وخدمات	2000	2042	2390	2407
إدارات	995	1045	1252	1292

Source · Algérie, mémorandum,d'information économique

إن هذه الوضعية الزراعية تركت القائمين على السياسة الإقتصادية أمام مجموعة من الخيارات(5) :

أ- هل يتم اللجوء إلى العمل على الإكتفاء الذاتي ؟

ب - أم العمل على التقليل من العجز الغذائي بتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية و إستيراد للمنتجات ذات قيمة مضافة منخفضة ؟

5-Ibid.

ج - أم العمل على تخفيض الطلب الغذائي ؟

د - أم العمل على تحرير القطاع الزراعي ؟

إن إعتماد الخيار الأول لا يمكن أن يتم إلا عن طريق عملية التكثيف أو التوسع الزراعي ، ولعل اللجوء إلى إستصلاح الأراضي الصحراوية يدخل في هذا الإطار إلا أن نتائج هذا المسعى غير مضمونة النتائج لإعتبارات كثيرة(6).

بالإضافة إلى ذلك فإن مقولة الإكتفاء الذاتي تعتبر مقولة غير مقبولة إقتصاديا وعمليا، نظرا للعوائق المناخية التي تحول دون القدرة على إنتاج بعض المواد الضرورية للإستهلاك ؛ أو التي تؤدي إلى ضعف المردودية في الحالة المغايرة.

و باعتبار النجاعة الإقتصادية شرطا ضروريا لتبرير ونجاح أي إستثمار أو قرار إقتصادي، يبقى الخيار الأول مستحيلا عمليا، وكل ما يمكن اللجوء إليه إنما هو العمل على التقليل من التبعية الغذائية لكن السؤال المطروح هو كيف السبيل إلى ذلك ؟

من بين الأساليب الممكن إعتمادها رفع معدل التغطية الغذائية وذلك بتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وإستيراد المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة ؛ فمثلا أن تصدير كيلوغرام واحد من التمر يضمن إستيراد قنطار من القمح. إلا أن قرار التصدير لا تتحكم فيه جهة واحدة، إذ أنه لا يكفي أن نقرر التصدير لكي نتمكن من ذلك، وإنما تتدخل في ذلك عدة عوامل أخرى كدرجة إنفتاح السوق المراد، مدى قدرة المنتج موضوع التصدير على المنافسة سواء من حيث الأسعار أو من حيث إستيفائه لمواصفات الجودة ومقاييس الصحة والأمن العالمية.

و باعتبار أن السوق التقليدية للجزائر إنما هي السوق الأوروبية المشتركة، فإن الأمر يبدو صعبا نظرا لإندماج إقتصاديات زراعية داخل هذه السوق كالبرتغال وإسبانيا ؛ ومن الطبيعي أن تستفيد من مزايا تفضيلية أكثر من الجزائر.

و حتى بالنسبة للمنتجات التي لا يسمح المناخ الأروبي بإنتاجها - كالتمر مثلا - فإن هذا يستدعي القيام بتوسيع المساحة المغروسة من النخيل، لكن هل يكفي ذلك لضمان زيادة المردودية؟ مع ما يعترض ذلك من مشاكل تتمثل أساسا في إنتشار مرض البيوض في المناطق الغربية وزحفه نحو الصحراء الشرقية موطن التمر الجيد، والحاجة إلى الأموال للقيام بذلك. هذا من جهة، ومن

6-Voir Dubost (Daniel), Op. cit.

جهة أخرى إن إعتماد هذا المسعى يجعل السؤال يطرح حول أهداف التنمية الزراعية وجدواها، و ما إذا كان مثل هذا القرار إستراتيجي ؟.

أما بخصوص اللجوء إلى خيار تخفيض الطلب الغذائي، فإن أول مشكلة يثيرها هذا الخيار إنما هي الوسائل المعتمدة لتحقيق هذا الهدف ؛ بمعنى هل يتم ذلك برفع الأسعار ؟ أم بتحديد كميات الإستهلاك ؟

إن رفع الأسعار له أثاره على زيادة مستويات التضخم التي تعرفها البلاد، والتي تتعدى 30 ٪(7)، ولا شك أن أي زيادة في مستويات التضخم تدعم السلوكات الإقتصادية الطفيلية المتمثلة في الإحتكار، التكديس، الرشوة... بالإضافة إلى التأثير السلبي على بعض المتغيرات والفعاليات الإقتصادية الهامة كالإدخار الذي يعتبر شرطا ضروريا للإستثمار.

كما أن اللجوء إلى وسيلة القيود الكمية عن طريق الحصص من شأنه أن يفرز أوضاعا بيروقراطية لا تسمح بالتسيير الجيد والشفاف لهذا الإجراء فضلا عما يولده من محاباة ومحسوبية ومضاربة وسوق سوداء...

إن كبح الطلب قد لا يكون سهلا في خاصة ظل أوضاع إقتصادية متدهورة تعرف الكثير من "الهشاشة السياسية " حيث أن مثل هذه الوضعية لا تدفع أصحاب القرار السياسي إلى المجازفة بمثل هذا الإجراء.

إن الإشكال لا يقف عن هذا الحد وإنما يتعداه إلى مستوى التوازن الغذائي المطلوب ؛ ومستوى التغذية الفردية الذي يجب أن يتوفر لكل أفراد المجتمع ضمانا لصحتهم وتفاديا للإستثمارات الكبيرة في مجال العلاج - في الحالة المغايرة .

أما عن الخيار الأخير وهو اللجوء إلى تحرير القطاع الزراعي، فإنه ليس سهلا نظرا لمجموعة من المحاذير والإفرازات التي تركتها التقلبات المستمرة التي عرفها تسيير هذا القطاع(8) ومشاكل عقارية قائمة، ليس من السهل الفصل فيها بقرارات إدارية.

إن اللجوء إلى تحرير القطاع الزراعي يحتاج إلى تهيئة على مستوى المحيط الإقتصادي والتشريعي وتنظيم للعلاقات بين الأعوان الإقتصاديين، خاصة بين : قطاع الزراعة - قطاع التوزيع؛ قطاع الزراعة القطاع المالي.

7 - هذا حسب التصريحات الرسمية مع أن قناعتنا تذهب إلى أن المعدل أكبر من ذلك بكثير

8 - نشير بهذا الصدد إلى : التسير الذاتي، الثورة الزراعية، المستثمرات الفلاحية ..

إن قطاعا ماليا هو أقرب إلى الجهاز الإداري منه إلى الجهاز المصرفي يبقى غير قادر على الأقل في المرحلة الراهنة - على تمويل الإستثمار الزراعي.

إن اللجوء إلى تحرير القطاع الزراعي لا يمكنه النجاح ما لم تكن هناك سوق عقارية واسعة وشفافة تسمح بإنتقال الأملاك و تداولها ؛ إلا أن هذا الشرط غير ميسور بالنظر إلى التعقيدات التاريخية التي يعرفها هذا القطاع. كما أن عملية التحرير تؤدي لا محالة إلى إعادة تخصيص الموارد المتاحة من أراضي، مياه، رؤوس أموال لكي تتجه نحو المضاربة والربح السريع في المنتجات غير الإستراتجية نظرا لغياب عقلية وروح المجازفة [الإستثمار] لدى المزَارع الجزائري.

كما أن عملية تحرير القطاع يفرض فتح المجال أمام الإستثمارات الزراعية الأجنبية ومساواتها في الفرص مع الإستثمارات المحلية، و هنا تطرح مشكلة القدرة على المنافسة من جهة و المحافظة على القطاع الزراعي الوطني من التلاشي والتآكل من جهة أخرى.

من كل ما سبق يظهر لنا أن المسألة الغذائية في الجزائر كثيرة التعقيد وأن الخيارات المرصودة لعلاجها لا تخلو من مخاطر وإنعكاسات سلبية كثيرة.

3- العوائق الخارجية للتنمية الفلاحية في الجزائر :

عرفت الثلاثين سنة الأخيرة من هذا القرن تحولا وتطورا على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية، خاصة في السبعينات بعد تعويم الدولار الأمريكي وظهور قوى إقتصادية جديدة في آسيا وأروبا حيث توسعت حركة تدويل رؤوس الأموال والإنتاج، وأفرز ذلك مجموعة من الآليات الجديدة، أصبحت توجه وتهيمن على الحياة الإقتصادية الأمر الذي إنعكس على مستوى التخصص الدولي، و درجة الترابط بين الإقتصاديات المختلفة. لكن ذلك كله تم إتجاه تكريس تبعية العالم الثالث للقوى الإقتصادية الكبرى.

3-1 إعادة تقسيم العمل الدولي :

إن توسع وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات في العالم، وإمتداد نشاطها إلى كافة المجالات الإقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات، جعل من العالم المعاصر مجرد مصنع صغير

تديره هذه الشركات ؛ محاولة للإستفادة من تباين المزايا الإقتصادية والجبائية بين مختلف مناطق العالم.

كما أن توسع وإنتشار أنصار وحركات البيئة في العالم المتقدم، مدعومة ببعض الكوارث النووية الكبرى في العالم و درجة التلوث الكبيرة التي أصبحت تميز البلدان الصناعية أجبر هذه الأخيرة على إعادة تقسيم العمل الدولي بما يحررها أو يخفف عنها على الأقل - من هذا الضغط ؛ فلم تعد البلدان النامية هي الزراعية فقط، و لم تعد بلدان الشمال هي مواطن التصنيع فقط ؛ و إنما تمت إعادة صياغة التخصص الدولي بدلالة البيئة، و هكذا تم إعادة نشر الصناعات الملوثة جنوبا كصناعة الحديد و الصلب، كما تم في المقابل إعادة نشر الزراعة شمالا، و هكذا أصبحت البلدان الصناعية تحتكر إنتاج الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية في العالم(9). و تمت الإستفادة في ذلك من نتائج الصناعة إلى أقصى حد وذلك بإعتماد زراعة كثيفة الرأسمال و التكنولوجيا ؛ الأمر الذي جعل إنتاجية مثل هذه الزراعة مرتفعة جدا إلى حد تشبع الأسواق المحلية لهذه الدول والبحث لها عن منافذ جديدة و هذه هي إحدى منطلقات الصراع داخل منظمة الغات بين الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الأروبية ؛ خصوصا فرنسا.

إن البلدان النامية، و من بينها الجزائر، غير مؤهلة أصلا لإعتماد زراعة كثيفة رأسمال بالنظر إلى جيش البطالين الموجود لديها هذا من جهة، و إلى ندرة رؤوس الأموال لديها من جهة أخرى. كما أنه ليس بمقدورها تطبيق بعض نتائج التكنولوجيا الحديثة و ذلك لإفتقارها إلى الهياكل الأساسية الخاصة بالبحث العلمي، و لإنعدام الأرضية الإقتصادية الملائمة والتي تتطلب نفقات إستثمارية ضخمة تزداد صعوبة تمويلها يوما بعد يوم.

إن التطور الصناعي الذي عرفه الغرب إمتد إلى المجال الزراعي، حيث تحولت الزراعة في حد ذاتها إلى صناعة حقيقية و ذلك بظهور المصانع الزراعية المختصة في الهندسة الوراثية تعتمد على براءات الإختراع و رخص التصنيع كما هو الحال في الصناعة. و هكذا تحولت المنتجات الغذائية إلى ملكية و حقوق لصالح "صناع الغذاء" في العالم.

إن المعرفة في مجال علم الأحياء تتضاعف كل خمس سنوات و في مجال الجينات تتضاعف كل عامين. فهل بإمكان دول العالم الثالث مسايرة هذا التسارع العلمي ؟.

---

9 - لمزيد من التفصيل أنظر فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها.

إن نقل التكنولوجيا يعتبر "خرافة" إذ أن أي نقل للتكنولوجيا في هذا المجال من شأنه أن يعمق من التبعية، و هذا يعني أن التكنولوجيا لا بد أن يتم إنتاجها محليا لأنها إنعكاس لسياق إجتماعي و إقتصادي معين(10). إلا أن إنتاج التكنولوجيا محليا يصطدم بدوره بضعف الإمكان المادي و البشري في هذا المجال.

كما أن لجوء الدول الصناعية إلى إستخدام زراعة الأنسجة(11) جعلها تتمكن من الإستغناء عن الكثير من منتجات دول العالم الثالث ؛ إذ بفضل هذا النوع من الزراعة تمكنت - على سبيل المثال من إنتاج حبوب الكاكاو شبيهة بتلك المستوردة من إفريقيا سابقا، و من زيت النخيل شبيه بذلك المستورد من أندونيسيا و ماليزيا.

3-2- آثار و إنعكاسات المديونية

إن الهم الكبير الذي كان يشغل بال الجزائر بعد الإستقلال هو تحقيق التنمية الإقتصادية مهما كان الثمن. و كان السبيل إلى ذلك هو التوسع في إستيراد التكنولوجيا ممثلة بالأساس في مصانع من نوع" المنتج في اليد" أو المفتاح في اليد".

و رغم مداخيل النفط المكرسة لهذا الإتجاه، لجأت الجزائر إلى الإقتراض بدءا من سنة 1975 لمواجهة العجز المسجل آنذاك في ميزان السلع و الخدمات.

و ربما ما شجع القائمين على السياسة الإقتصادية آنذاك على الإستمرار في سياسة الإقتراض هو أن القروض سوف ترد بالدولار، و أن التضخم من شأنه أن يخفض من قيمة الدولار، بمعنى أن القروض سوف ترد بدولار أقل من الدولار الذي تم تحصيله. إلا أنه سرعان ما تبين أن ذلك وهمٌ، إذ إرتفعت معدلات الفائدة و ارتفعت أسعار صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لأغلب العملات الدولية. إن دولة كالجزائر تعتمد موردا و حيدا في تجارتها الخارجية تبقى مهددة بحجم التقلبات التي تعرفها سوق هذا المورد. و مع بداية الثمانينات بدأت أعراض الأزمة، و تدهورت شروط التبادل العالمي و أصبحت القروض عبارة عن "فخ"(12) و مصدر لمزيد من الإقتراض.

إن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة لم يعد بالإمكان توجيهها للتراكم بخاصة في المجال الزراعي لأن هذه المداخيل أصبحت تتوزع بين تسديد خدمات الديون و بين تغطية فاتورة الغذاء

-10 أنظر عبد المجيد قدي، الخيار التكنولوجي بين الحافز والعائق، في مجلة أحداث إقتصادية عدد 39.

-11 لمزيد من التفصيل أنظر فؤاد مرسي، مرجع سابق

-12 التعبير للأستاذ رمزي زكي.

المستورد.

إن تفكير الساسة لم يعد منصبا بالأساس على الإهتمام بالإستثمارات سواء في المجالات الصناعية أو الزراعية لأن هذه الأخيرة تتطلب مدخلات مستوردة تتمثل في العتاد، الأسمدة، البذور من النوع الجيد ... و هذا أمر غير ممكن بالنظر إلى متطلبات مواجهة المديونية، خاصة و أن الجزائر كانت إلى زمن قريب تصر علي تسديد ديونها في وقتها بغض النظر عن التكلفة و ترفض اللجوء إلى خيار إعادة الجدولة.

4- العوائق المحلية للتنمية الزراعية في الجزائر :

إن الخلل الزراعي الذي تعرفه الجزائر لا يعود فقط إلى العوامل الخارجية، و إنما هناك عوائق ذات مصدر محلي نذكر من بينها :

4-1- مكانة الزراعة ضمن باقي الأنشطة الإقتصادية

إنطلق الخيار التنموي المعتمد في الجزائر من أن التصنيع هو أساس التنمية و عليه فإن الزراعة عرفت تهميشا كبيرا سواء على مستوى الإهتمامات أو على مستوى العلاقة بين القطاعات الإقتصادية حيث سبب هذا الخيار في هجرة العمالة الزراعية الأرض إلى الصناعة، كما أن الإستثمارات لم تكن موجهة بشكل متوازن إلى الزراعة و إنما الصناعة هي التي تستأثر بحصة الأسد.

إن مثل هذه الخيارات جنت على الزراعة جناية كبيرة حتى من حيث النظرة إليها إذ أصبحت الزراعة مرادفة في القاموس الشعبي لكل ما هو تخلف، تأخر، إنحطاط ... الأمر الذي جعل الشباب يعزف عن ممارسة العمل الزراعي، بل هناك من الشباب من يفضل البطالة عن العمل الزراعي. إن هذا الأهمال و التهميش للزراعة نجده عاما في كافة المستويات

4-1 1 على المستوى الإعلامي :

ما يلاحظ هو أن هناك غيابا شبه كلي لوسائل الإرشاد الفلاحي التي من شأنها أن ترفع مستوى تأهيل العاملين في هذا القطاع خاصة على مستوى الإذاعة و التلفزة إذ كانت ثمة برامج فإنها غير ملائمة لا من حيث التوقيت، و لا حيث طريقة المعالجة، و هذا إنطلاقا من حالة الأمية التي يعرفها المجتمع الجزائري. كما أن دلائل الإستعمال و دعم الثقافة الزراعية للأفراد، و محاولة

إشراك الأفراد والعائلات في حل المشكلة الغذائية - عن طريق الزراعة الذاتية - وتحسيس الأفراد بجدوى و نجاعة بعض الوسائل التقليدية في التخزين كالتجفيف مثلا، و كيفية الإستفادة منها و تعميمها لأنها غير مكلفة كل ذلك غائب. الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية الزراعية.

-2-1-4 على مستوى البحث و التطوير

إن السمة الغالبة على هذا العصر هي توسع و تسارع نشاط البحث العلمي، و أصبح الحكم على تقدم المجتمعات ينطلق من مدى إهتمامها بهذا النشاط ومدى مساهمة الناتج المحلي الخام في هذا المجال و لنا أن نقارن بين هذه الدول :

الجدول رقم 04 : مخصصات البحث وتطوير
كنسبة من الناتج الداخلي الخام

الدول	الجزائر	اليابان	مصر	الولايات المتحدة
البحث والتطوير/ الناتج الداخلي	0,114	02,642	0,227	02,432

إن الجزائر لا تخصص حاليا إلا 0.28 ٪ من الناتج الوطني الخام للبحث العلمي و هي نسبة أقل من المعدل الإفريقي الذي هو في حدود 0.38 ٪ و من المعدل الخاص بالدول النامية والذي يساوي 0.5 ٪ بل هناك الكثير من الدول النامية التي تخطط لتخصيص 2٪ من الناتج الوطني الخام للبحث العلمي في أفاق سنة 2000.

و يعتقد الخبراء بأنه بمعدل أقل من 2 ٪ من الناتج الوطني الخام يخشى على الدولة أن تخرج من دائرة المنافسة العلمية التكنولوجية(13).

المصدر : فؤاد الجميعي الأسس النظرية والتطبيقية لتخطيط نشاط البحث العلمي.

13-Allocution de M. le Ministre délégué aux universités et de la recherche scientifique au séminaire nation

إن حاجة البلدان النامية إلى إعطاء الأولوية للبحوث الزراعية أمر بالغ الأهمية لمواجهة الزيادة السكانية و التناقص الحاصل في المساحة الزراعية الناتج عن الإسكان و إنتشار الطرق و المصانع، إلا أنه لحد الساعة ليست هناك رؤية واضحة لسياسة البحث العلمي. و يمكن إستشفاف ذلك من خلال نتائج الملتقى الذي نظمته و زارة الفلاحة في شهر فبراير 1994 حول البحث الفلاحي، و التي يمكن أن نذكر من بينها ما يلي :(14)

أ- غياب التنسيق بين قطاعي البحث و الزراعة و نحن نعلم أنه لا فعالية و لا معنى للبحث إذ لم تنعكس نتائجه على مستوى المردودية.

ب - البحث العلمي في المجال الفلاحي هو مجرد سلسلة من البرامج و النشاطات والتكوين في بعض المؤسسات.

ج - تعدد هياكل البحث و إنعدام العلاقة بينها حيث أن هناك حوالي ثلاثين هيكل بحث موزعة بين وزارة الفلاحة ووزارة الجامعات.

د - إنعدام النوعية لدى باحثي وزارة الفلاحة إذ من بين 514 باحثا تحت وصايتها منهم 28 علميين فقط.

هـ - إنعدام الحافز على البحث من خلال ضعف المكافآت المقدمة للباحثين.

3-1-4 على مستوى الإصلاحات الإقتصادية :

إن المتتبع لحركية الإصلاح الإقتصادي في الجزائر يجد ترسانة كبيرة من القوانين التي تعيد تنظيم سير الإقتصاد الوطني ووضع ميكانزمات جديدة و التي من بينها :

القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية

مراجعة و تعديل القانون التجاري

قانون القرض و النقد

قانون الإستثمار

قانون المحروقات.....إلخ

و بالرغم من إقتناع الباحث بأن المجتمعات لا تسير عن طريق القوانين و المراسيم إذ أنها غير كافية لتغيير الأوضاع ؛ إلا أن المهم هذا هو ملاحظة أن هذه القوانين مست القطاع الصناعي و التجاري و أهملت بشكل كبير القطاع الفلاحي، و هذا مؤشر هام على مكانة الفلاحة

14- al sur la post-graduation ; soutenu le 29 Dec 1993 in bulletin

14) - أنظر جريدة المساء عدد 14-02-1994.

لدى أصحاب القرار الإقتصادي و موقعها ضمن عملية الإصلاح.

4-2 المشكلة العقارية و النسيج العمراني

تعتبر المسألة العقارية في الجزائر مسألة معقدة بشكل كبير، اذ عرفت الكثير من التراكمات التي يصعب معالجتها بسرعة، ويعود ذلك إلى الدخول الفرنسي حيث إستولى المستعمرون على الكثير من أراضي العرش والحبوس. وبعد الإستقلال لم تعالج هذه القضايا حيث تم إعتبار تلك على أنها أملاك شاغرة للدولة، وزادت الثورة الزراعية من تعقيد القضية من خلال التأميمات العشوائية التي فتحت مجالا للطعون والمنازعات، الأمر الذي عطل الكثير من الأراضي الزراعية عن الإستغلال بل أدى إلى إتلاف الكثير منها وتحولها إلى أراضي بور.

وبمجيء قانوني 87-19 و 90-25 المتعلق ببيع الأراضي الزراعية تحركت المسألة الزراعية من جديد، وكثرت المنازعات التي لاتزال قائمة الى الآن أمام المحاكم. وخلاصة ذلك هو أن أي إستثمار في قطاع مهما كان نوعه يتطلب نوعا من الإستقرار على مستوى الملكية والإستغلال، إذ أن أي شكل من أشكال الملكية من شأنه أن يؤثر على طبيعة الإستغلال الزراعي.

كما أن النسيج العمراني في الجزائر لم يراع الخصائص الإجتماعية للفرد الجزائري، إذ تحولت المدن كلها الى أكوام من الإسمنت وإختنقت المساحات الخضراء، ومن المعروف في كل بلدان العالم ذات الطابع الزراعي تخصيص جزء من النسيج العمراني للزراعة المنزلية التي تساهم إلى حد كبير في تغطية الإستهلاك الذاتي للعائلات.

4-3 الإندماج القطاعي وضعف الصناعة الغذائية :

إن نموذج التنمية في الجزائر المعتمد على الصناعة المصنعة، كان يرمي إلى أن تقوم الصناعة بدور المحرك الأمامي والخلفي لباقي الفروع والتي من بينها الزراعة بمعنى أن مخرجات فرع معين سوف تشكل في النهاية مدخلات لفروع أخرى، وهذا مايعني بقدر مايزداد الطلب على منتجات فرع ما من طرف الفروع الأخرى بقدر مايتحرك هذا الفرع لمزيد من الإنتاج.

وإذا أخذنا جدول المدخلات والمخرجات المختصر لسنة 1979 والمتكون من تسعة عشر فرعا نجد أن الناتج الزراعي :

أ - لايستخدم نهائيا في ثمانية فروع.

ب - إستخدامه لايتعدى 0,4 في فرعين.

ج - أن إستخدامه في فرع الصناعات الغذائية لايتعدى 7703.5 مليون [مع الإشارة

إلى أن هذا الناتج ليس صافيا إذ معه الصيد البحري وsylviculture] من مجموع الإستخدمات الوسيطة لهذا الفرع 109624.4 مليون دج في حين أن الإستهلاك النهائي للعائلات من هذا الناتج هو 14027.5 مليون دج.

ان هذا الضعف المسجل في درجة الإندماج بين فرع الزراعة وفرع الصناعة الغذائية إنما يعود في جزء من الى مشكلة التوطين، فمثلا نجد أن مصنع رڤان للمصبرات ذي الطاقة الإنتاجية السنوية 12000طن لاينتج فعليا في السنة إلا في حدود 2000 طن سنويا مع إشتغال في العام لا يتجاوز الثلاثة أشهر.

4-4 طبيعة السوق وعشوائية الأسعار :

تطرح قضية الأسعار في الإقتصاد الجزائري نفسها بإلحاح شديد، خاصة فيما يتعلق بالأسعار الإدارية، حيث أظهر هذا النظام عدم كفاءته في حث الفعاليات الإقتصادية على التحرك، ذلك أن السعر يفترض فيه أن يقوم بعدة أدوار كالمحافظة على القدرة الشرائية للطبقات المحرومة، وأن يكون محفزا على الشراء وفي نفس الوقت أداة للتراكم.

وإذا كانت الأسعار الزراعية الى غاية 1989(15) تعتبر أسعارا إدارية فلقد أدى ذلك إلى عدة نتائج أهمها(16) :

- تفضيل الصناعة على الزراعة مع توسع وتكثيف إستخدام المعدات الصناعية في الزراعة التي يعتبر أغلبها مستوردا، ومن هنا عرفت الأسعار الصناعية ميلا نحو الإرتفاع نتيجة التضخم العالمي، في حين اسعار المنتجات الزراعية - خاصة القمح منها- مجمدة، وهذا يعني أن القطاع الزراعي لم يستطع ضغط تكاليفه والمساهمة في تنمية الزراعة لأن هناك تناقضا بين إرادة تنمية الإنتاج والمحافظة على الأسعار في مستوى منخفض في آن واحد.

ورغم التحرير الجزئي للأسعار الزراعية الذي تم التفكير فيه منذ 1980، والذي أدى إلى ارتفاع نسبي في اسعار الانتاج الزراعي خلال المخطط الخماسي الأول، إلا أن أسعار عوامل الإنتاج المقدمة من قبل القطاع الصناعي عرفت بدورها إرتفاعا أكبر.

بالإضافة إلى هذا فإن الفلاحين كانوا يلجأون إلى السوق الموازية للحصول على قطع الغيار

15) - حيث صدر في سنة 1989 قانون جديد للأسعار هو قانون 89-12 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 29 ليوم 18 يوليو 1989.

16-Bounoua (Chaib), l'impact du systéme de prix administré sur les relations agriculture in statistiques N 36.

والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج، وهكذا لم تستطع هذه السياسة السعرية التأثير على معادلة تفضيل الأسعار الصناعية على حساب الزراعية.

إن قضية الأسعار تتعقد أكثر لما نعلم بوجد سوقين زراعيين :

أ - سوق رسمي تتدخل فيه الهيئآت الرسمية للدولة كشركة الخضر والفواكه، التعاضديات الفلاحية...، والتي تشتري في الأغلب من القطاع العام، وبالتالي فإن الأسعار في هذه السوق مفروضة من قبل الدولة.

ب - سوق خاص يخضع لمنطق العرض والطلب ويتعامل فيه الفلاحون الخواص.

إن وجود هذه الإزدواجية أثر سلبا على عملية تخصيص عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي لصالح القطاع الخاص، رغم ان القطاع العام أكبر مساحة، ومثل هذا التناقض هو الذي أدى إلى إنخفاض مردودية القطاع الزراعي العام.

4-5 مشكلة الري :

تعتبر المياه بعد الأرض العنصر الحاسم في العملية الزراعية. إلا أن الري في الجزائر يختلف بحسب المناطق، فهناك مناطق التل التي تعتمد على الأمطار وبالتالي السدود لتخزين المياه الناتجة عن الأمطار، وهناك المناطق الصحراوية التي تعتمد على المياه الجوفية سواء كان إستغلالها عن طريق الفقاقير أو الآبار الارتوازية أو آبار الضخ.

يمكن تصنيف الجزائر ضمن البلدان التي تعاني عجزا على مستوى المياه حيث تقدر الإمكانيات المائية لديها مابين 16.4مليار متر مكعب و19.1مليار متر مكعب تتوزع كالتالي(17) :

12.4 مليار متر مكعب مياه سطحية.

- 3.95-6.7 مليار متر مكعب مياه جوفية منها 1.8مليار في الشمال ومابين 2.15-4.9 مليار في الجنوب.

أما المياه القابلة للإستغلال فلا يمكن توجيهها كلية للزراعة لأن هناك حاجات الإستهلاك العائلي والحاجات الصناعية والتي يمكن تقديرها معا بـ2.9 مليار متر مكعب سنويا ويبقى 3.9 مليار متر مكعب موزعا بين الشمال والجنوب على التوالي 4.6 مليار متر مكعب و4.7 مليار متر

17-L'irrigation en Algérie, in statistiques, N 33.

مكعب.

تبين الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية أن الزراعة تحتاج الى 8.9 مليار متر مكعب في الشمال و2.9 مليار متر مكعب في الجنوب أي بمجموع 11.8 مليار متر مكعب سنويا لضمان ري الأراضي القابلة للري [أي بإستبعاد الأراضي التي تحتاج إستصلاح وتهيئة كبرى] وهذا مايظهر لنا عجزا في حدود 4.3 مليار متر مكعب سنويا، ولتغطية هذا العجز لابد من إستثمارات ضخمة تتعلق بإقامة السدود، التنقيب عن المياه، تحديث شبكة الري والقنوات، ومثل هذه العملية تعترضها عقبات كثيرة من بينها :

- ضرورة وجود الغلاف المالي الكبير.
- ضعف قدرات الإنجاز لدى المؤسسات الوطنية.
- التوسع العمراني الذي أصبح يعيق من إمكانيات التحديث كما هو الحال بالنسبة لسد القصبة في المسيلة (توسع المدينة حالة دون توسيع السد).

الخاتمة :

من كل ماسبق يتجلى لنا أن الفلاحة في الجزائر تعرضت لهزت كبيرة وعميقة عمقتها الإصلاحات الإرتجائية وساعدتها الاختلالات التي عرفها الإقتصاد الجزائري نتيجة التقلبات الناتجة عن الأزمة الإقتصادية العالمية ولهذا فإن الزراعة تحتاج إلى :

- تقييم دقيق لمختلف المراحل والأساليب التسييرية للوقوف على مواطن الضعف والخلل.
- تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية العقارية.
- تحديد القدرات الحقيقية للإنتاج الزراعي وتحديد الزراعات الملائمة للمناخ الجزائري لكي تستفيد الجزائر من هذا العنصر في تخفيض التكاليف.
- سن قوانين تحمي المنافسة مع تحسين شبكة التوزيع بجعلها أكثر شفافية.
- إعادة النظر في أنماط التمويل الزراعي بجعلها أقل تعقيدا وأقرب إلى قيم الشعب الجزائري.

قائمة المراجع :

1 باللغة العربية :

1/الجميعي (فؤاد)، الأسس النظرية والتطبيقية لتخطيط نشاط البحث العلمي، عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية.